http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1839) السنة السابعة - الاثنين (5) تموز 2010

المالكي يدعو إلى عدم تسييس الملف الاقتصادي

التخطيط تطلق الخطة التنموية الخمسية وسط مخاوف اقتصاديين من هيمنة القطاع الحكومي

□ بغداد / هشام الركابي - وكالات

دعا رئيس الوزراء نوري المالكي الى ابعاد الملف الاقتصادي عن التسييس وادخاله في الصراعات السياسية ، وقال المالكي في مؤتمر اطلاق خطة التنمية الوطنية للاعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٤ امس في بغداد ان عملية تسييس القضايا الاقتصادية جرت في المرحلة السابقة ، و هناك مشاريع ماتت في ادراج مجلس النواب والوزارات المعنية جراء مواقف سياسية . واضاف يجب ألاّ ندخل الملف الاقتصادي والبناء والتطوير في الصراعات السياسية .

مشيرا الى ان هناك استغلالا سيئا لبعض القضايا مثل نقص الكهرباء، وكذلك استغلال السجون . واذا استمرت هذه الحالة لا يمكن ان نترقب نجاح الخطة الخمسية التي ينبغي على السياسي والمواطن ان يتعاونا مع الدولة لتحقيقها.

وذكر المالكي بحاجة العراق في المرحلة المقبلة الى التشريعات التي تسهل عملية خطة التنمية والبناء والاعمار ، داعيا مجلس النواب الى التعجيل لإنهاء ما تعانيه الخطة .

وقال المالكي : لا نعرف بأي قانون نعمل ، هل نعمل بالقانون السابق ، ام بقرارات الحاكم المدني السابق بول بريمير ام بالقرارات الجديدة ، وهذا الامر لا تنهيه الا جهة واحدة ، هي مجلس النواب.

واضاف : ان الدولة تحملت الكثير من الاحراجات وتحملت تعطيل المشاريع ، بحيث وصلت عملية رسم الموازنة بان تخصص اموال لمشاريع وتتم المباشرة بها ، وترفع نسبة التنفيذ ، ومن ثم نفاجأ في الموازنة بحذف المبالغ المرصودة المتبقية لانجاز المشروع ولم تدور للعام المقبل. ولهذا اصيبت المشاريع بعطل كبير في التربية والزراعة والصناعة ، وهذا الامر يدعونا لمراجعة جذرية ، لكي يكون التطبيق في صالح الاعمار ووضعه بالطريق الصحيح .

ودعا المالكي الى التفكير بإعادة الطاقات والكفاءات لتسهم في بناء البلد، لاننا بحاجة اليها معربا عن امله بان تراعي الخطة الخمسية هذا الامر لتوفير واستعادة الكادر.

من جانبه قال وزير التخطيط علي بابان في كلمة له خلال المؤتمر: نحن بحاجة الى ارادة سياسية لتبني خطة التنمية الوطنية للاعوام الخمسة المقبلة ووضع الحلول والمعالجات الموضوعية لمشاكل الاقتصاد الوطني. واضاف ان الحلول الجزئية لم تجد نفعا لاقتصاد البلد ولابد من ايجاد هيكلة شاملة له .

واشار بابان الى انه لايمكن سلب الاولوية في التطوير والاستثمار من قطاع الطاقة لكون ان النفط هو مصدر اقتصادنا ولا بد من تطويره وكذلك الكهرباء اذ لايمكن للمصانع والمعامل الانتاجية العمل من دونها.

واكد ضرورة تدوير عجلة الانتاج الوطني .مبينا ان القطاعين الصناعي والزراعي يعانيان مشاكل كبيرة للغاية وهما في حالة سيئة ولابد من تأهيلهما، داعيا الى تقليص الاعتماد على المنتج المستورد .

وذكر انه لايمكن الحديث عن بناء اقتصاد سليم ما لم يتم التحدث عن النظام المالي والمصرفي وهذا النظام في العراق مازال يعاني التخلف بل انه متخلف كثيرا ولايمكن ان يسهم في بناء الاقتصاد الوطني .

وشدد المالكي على "ضرورة أن يكون ضمن عملية التخطيط التفكير بإعادة الطاقات البشرية والكوادر إلى البلاد، لأننا بحاجة حقيقية لدعم عملية الإعمار"، وزاد بالقول "التطور المرتقب والتعاقدات التي أجريناها في المجالات كافة يستدعي عودة هذه الطاقات إلى البلاد".

وكان مجلس الوزراء قد قرر نهاية نيسان الماضي المصادقة على خطة التنمية الوطنية الخمسية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) بصيغتها النهائية المنقحة من قبل وزارة التخطيط، مع أخذ التعديلات المقترحة من بعض الوزارات بنظر الإعتبار.

ولفت المالكي إلى أن حكومته قد "تمكنت من التخلص من ظاهرة التخصيصات السنوية وانتقلنا إلى ظاهرة التخصيصات، ضمن الموازنات التي تعتمد خطة خمسية للبناء والإعمار"، معربا عن أمله أن "تتحقق كل الأمور التي تحتاجها العملية التنموية خلال الأعوام القليلة المقبلة، لتبدأ عملية العطاء لكل التعاقدات التي أجريناها في مجال الخدمات والكهرباء والمياه والزراعة والصناعة والمجالات الأخرى".

وينتقد المراقبون للشأن الاقتصادي العراقي توجه الحكومة لإيجاد خطط تنمية اقتصادية طويلة الأمد إذ يعتبرون أنها لم تثبت نجاحها في العراق خلال العقود الثلاثة الماضية، كما أنها ترسخ العقلية الاشتراكية أو ما يطلق عليها استحواذ الدولة على جميع المقدرات الاقتصادية في البلاد.

وبالرغم من حديث المسؤولين العراقيين عن الانتقال إلى السوق الحرة إلا الدولة العراقية لاتزال تسيطر على اغلب الصناعات وبعض المرافق الاقتصادية والسياحية، كما أن قانون الاستثمار في العراق الذي اقرعام ٢٠٠٦ يتعارض مع اغلب القوانين العراقية المطبقة منذ أربعة عقود والتي تتعلق بتمليك الأراضي وبيعها.

يذكر أن المصادقة على خطة التنمية الوطنية الخمسية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) تأتي لتقليل الفروق والحواجز بين المناطق الحضرية والريفية وتوفير البنى التحتية والخدمات الاجتماعية، وتوليد الوظائف الجديدة وزيادة الوعي والقبول بمبادئ التنمية المستدامة لتحقيق تنمية متكاملة ومترابطة تضمن تفعيل واستثمار أمثل للموارد البشرية والطبيعية في محافظات العراق كافة، وذلك من خلال زيادة في معدل التشغيل وبشكل خاص بين الشباب والنساء وزيادة وتحسين كمية المياه المجهزة للاستهلاك البشري ونوعيتها والعمل الجدي لتخفيف الفقر الواسع المنتشر في العراق.

وكان بابان قد ذكر في شباط الماضي أن وزارته تمكنت من إنجاز خطة التنمية الخمسية للسنوات ٢٠١٠ -٢٠١٤، مبينا أنها خطة شاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والخدمات العامة والبنى الارتكازية.

وأشار بابان آنذاك إلى أن الخطة ركزت ضمن أولوياتها على قطاعي النفط والكهرباء كأولوية أولى على اعتبار أن النفط هو الممول الأساس للناتج المحلي الإجمالي وتمويل موازنات الخطط الاستثمارية. لافتا إلى أن الخطة لم تغفل الوضع الاجتماعي من خلال تفعيل دور المرأة وزيادة مساهمتها في النشاط التنموي وتفعيل دور الشباب وتمكين الفئات الهشة من الأيتام والأرامل والمطلقات من أداء دورهم التنموي.

وحضر حفل اطلاق الخطة وزير التخطيط علي بابان ووزير الامن الوطني شيروان الوائلي ووزير التجارة وكالة صفاء الدين الصافي ورئيس هيئة الاستثمار سامي الاعرجي.

وزير المالية يقترح زيادة القرض الياباني الى ٥ مليارات دولار

□ بغداد / وكالات

استقبل وزير المالية باقر جبر الزبيدي أمس سفير اليابان في العراق شوجي اوغاوا وبحث معه زيادة القرض الياباني.

وقال مصدر اعلامي في الوزارة لـ(وكالة انباء الاعلام العراقي / واع) ان الزبيدي اقترح خلال اللقاء على الحكومة اليابانية زيادة القرض الياباني للعراق من ١،٥ مليار الى ٥ مليارات دولار وذلك لاستثماره بإقامة المشاريع في العراق .

واقترح وزير المالية تخصيص المتبقي من القرض والبالغ ٢٢٠ مليون دولار لوزارة الاتصالات بـ ١٢٠ مليون دولار و١٠٠ مليون دولار لإنشاء مستشفيين كل منهما سعة ٢٠٠ سرير .

كما استعراض الزبيدي العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها بما يخدم المصالح المشتركة .

من جانبه طالب سفير اليابان مجلس النواب الجديد بالمصادقة على المذكرات المتبادلة الموقعة بين الحكومة العراقية ممثلة بوزير المالية والحكومة اليابانية ممثلة بالسفير الياباني الموقعة بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢١ والمتضمنة تنفيذ ثلاثة مشاريع تنموية مهمة في وسط وغرب العراق منها: مشروع تجهيز المياه في نينوى وصلاح الدين والانبار بقيمة ٤٢١ مليون دولار، ومشروع محطة كهرباء عكاز في محافظة الانبار بمبلغ ٢٩٥ مليون دولار وإنشاء محطة كهرومائية في محافظة دهوك ضمن إقليم كردستان بقيمة ١٧٠ مليون دولار .

وحضر اللقاء د . عزيز جعفر مستشار وزير المالية.

مصدر: خط أنابيب النفط بين العراق وتركيا لا يزال متوقفا

□ كركوك / (رويترز)

قال مصدر بشركة نفط الشمال ان اصلاح مشكلة فنية في خط للانابيب تسببت في توقف صادرات العراق من النفط الخام الى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط يستغرق وقتاً أطول من المتوقع لإصلاحها.

وأدى الخلل الفني الى توقف ضخ النفط من حقول النفط الشمالية بالعراق الى جيهان في وقت متأخر من مساء يوم الخميس.

وأضاف المصدر "فريقنا الفني لا يزال يواصل أعمال الاصلاح في الاجزاء المتضررة ونتوقع ان نستأنف الضخ صباح اليوم."

وكان المصدر الذي رفض الكشف عن هويته قد قال يوم الجمعة إن مسؤولي النفط العراقيين يتوقعون عودة تدفق الخام في الخط الذي ينقل النفط من كركوك الى جيهان الى المستويات الطبيعية في نفس اليوم لان المشكلة ليست كبيرة.

وينقل الخط الذي يبلغ طوله ٩٦٠ كيلومترا ما متوسطه ٥٠٠ الف برميل من النفط يوميا من العراق الى جيهان حيث يجري تحميله في ناقلات للتصدير.

وأبقت أعمال التخريب والمشكلات الفنية خط الانابيب بين تركيا والعراق متوقفا عن العمل حتى ٢٠٠٧ منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق.

ورغم تحسن الامن لا يزال المسلحون يستهدفون خط الانابيب من وقت لآخر كما يعاني الخط مشكلات فنية متواترة نظرا لتقادمه وسوء الصيانة على مر السنين.

إعـــــلان

وزارة الصحة/ الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية

يسرنا دعوتكم لزيارة موقع شركتنا على شبكة الانترنت وعلى الموقع www.kim-moh.net وموقع وزارة الصحة www.moh-gov-iq للاطلاع على المستمسكات والشروط الخاصة بالمفاتحة المدرجة أدناه:

We are pleased to invite you to visit our website (www.kim-moh.net), & the website of Iraqi ministry of health (www.moh-gov-iq) so that you can notice the conditions and the closing date for the invitation bellow:

No.	Invitation No.	Description	Open date	Closing date
1-	86 / 2010/ 298	Laboratory Appliances (مستلزمـات مختبريـــة)	5/7/2010	25/7/2010

المدير العام/ وكالة